

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نسيم نصراوي
وعضوية القضاة السادة

محمد سعيد الشريدة ، قاسم المومني ، غريب الخطايبية ، ماجد الغباري

المميز: مساعد المحامي العام المدني المنتدب / المحامي عبد الفتاح
حمد الله الغوييري بموجب أمر الانتداب رقم
٢٠٠٥/١٠/١٧ تاريخ ٤٠٨٤/٢٠٠٥/١٧

المميز ضدها: أمل حافظ مبدي الحشايبكة
وكيلتها المحامية فاتن جاد الله

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
عمان في القضية رقم ٢٠٠٩/٥٥٠١٧ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ والمتضمن رد الاستئناف
وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق الزرقاء في القضية رقم
٢٠٠٩/١٤١١ تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ والقاضي باعتبار ابني المدعية الأول (محمد) من
مواليد الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٥ والثاني باسم (أحمد) من مواليد الزرقاء بتاريخ
٢٠٠٦/٣/٨ ووالدتهما المدعية أمل حافظ مبدي الحشايبكة من زوجها (ثائر عليان
مصطفى أبو تايه) وإلزام المدعى عليهم بتثبيت ذلك في قيودهم وسجلاتهم الرسمية.

ويتلخص سبب التمييز بالآتي :

جانبت محكمة الاستئناف الصواب عندما صادقت على قرار محكمة الدرجة الأولى بتثبيت قيد ولادة ابني المدعية مخالفة نص المادة ١٢٣ من القانون المدني إذ أن المدعية لا تملك حق تقديم هذه الدعوى فهي ليست صاحبة ولاية .

لهذا السبب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقضاً القرار المميز.

الذريعة

بالتدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه القضية تتلخص في أن المدعية أمل حافظ مبدئي الحشايسة، أقامت بمواجهة المدعى عليهم كل من :-

- ١- مدير الأحوال المدنية بالإضافة لوظيفته / الزرقاء .
- ٢- مدير التجنيد والتعبئة بالإضافة لوظيفته.
- ٣- المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

ولدى محكمة صلح حقوق الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢١ الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ((٢٠٠٩/١٤١١))، للمطالبة بتثبيت قيدي ولادة ولديها في قيود وسجلات الجهة المدعى عليها وإلزامها بذلك.

ومدعية فيها:- بأنها رزقت من زوجها المدعو تائر عليان مصطفى أبو تايه وفي مدينة الزرقاء بولدين ، الأول بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٤ واسمه ((محمد)) والثاني منهما بتاريخ ٨/٣/٢٠٠٦ واسمه ((أحمد)) وأنه ولظروف خارجة عن إرادتها لم يتم تسجيل واقعة ولادة كل منهما.

وأنه رغم مطالبتها المتكررة للمدعى عليهم لتثبيت قيدي ولادة ولديها المذكورين إلا أنهم تمنعوا عن ذلك ، الأمر الذي استدعى إقامة الدعوى.

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ أصدرت المحكمة المذكورة قرارها المتضمن تثبیت قيد ولادة ولدي المدعية واعتبار ابن المدعية محمد من مواليد الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٥ وابنها أحمد من مواليد الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ وان والدهما هو ثائر عليان مصطفى أبو تايه.

لم يرض المدعى عليه مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ٢٠٠٩/٥٥٠١٧ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يقبل مساعد المحامي العام المدني المنتدب بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز والسبب الوارد فيه.

وعن سبب التمييز والذي ينعى فيه المميز على محكمة الاستئناف خطأها بتثبيت قيد ولادة ابني المدعية مخالفة بذلك نص المادة ١٢٣ من القانون المدني وفي ذلك نجد أن المادة ١٢٣ من القانون المدني نصت على أنه : (ولي الصغير هو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة أو الوصي الذي نصبته المحكمة).

وحيث نجد أن ما يستفاد من هذا النص أن والدة الصغيرين لا تعتبر ولية لهما وأنه لم يرد في البيانات المقدمة ما يثبت أن والدهما قد توفي والذي هو وليهما بنص القانون وهو صاحب الحق بإقامة هذه الدعوى عنهما أو توكيل محامٍ من أجل ذلك (تمييز حقوق رقم ٢٠٠٠/٢٨٥٧) وبالتالي فإن هذه الدعوى تكون مقدمة ممن لا يملك حق تقديمها مما يتعين عليه ردها. أما بخصوص ما ورد بالمادة ٣٢ من قانون الأحوال المدنية وليس كما ورد بقرار محكمة الاستئناف المادة ٣٤ فإننا نجد أن ما ورد بهذه المادة يتعلق بتصحيح القیود المثبتة في سجلات وقيود الأحوال المدنية لا بتثبيت هذه القیود.

وحيث أن محكمة الاستئناف قد توصلت إلى خلاف هذه النتيجة فإن قرارها المميز يكون مخالفاً للأصول والقانون مما يتعين عليه نقضه.

لهذا وبالاستناد لما تقدم نقرر نقض القرار المميز وإعادة القضية إلى مصدرها لإجراء المقتضى.

قراراً صدر بتاريخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١/٥/٩ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / رش